المبحث الخامس

الْحُجَجُ الْجِيَادُ تَفْضَحُ نَفْسَهَا بِمُسْتَنَدَاتِهَا

ألحق صاحب الحجج في نهاية كتابه صورًا لبعض المستندات وجعلها تحت عنوان: (صور وثائق البحث المهمة، مما فات صاحب كتاب آفة علـو الأسـانيد الوقوف عليها)، وجعلها مُرتَّبة على النحو التالي:

١- إجازة أبي حطب لعلي بن بسيوني في القراءات الثلاث من طريق الدرة.

٢- فتوى أبي حطب، وترجمة محمد أبي زيد له، ولمحمد حمادة.

٣- إجازة علي بن بسيوني لعبدالعزيز أحمد بن خير الله.

٤- إجازة محمد حسني.

٥- إجازة محمد الشناوي لمتولي أبي غازي.

٦- إجازة المرزوقي لعبدالله قاؤقجي زادة.

٧- إجازة عبدالمنعم لمصطفى بن راشد.

٨- إجازة أبي الأغا للسجاعي.

٩- إجازة أبي الأغا للميهي.

فهذه هي الوثائق المهمة التي يرى صاحب الحجج أنها فاتتني.

اقتضت مشيئة الله تعالى أن يخرجوا بأنفسهم هذه الوثائق لتكشف عـن الآتي:

أولًا- الكشف عن مستواهم العلمي من حيث التحقيق والتدقيق الذي يدَّعونه. وهذا سيظهر من وثائقهم أرقام ١، ٢، ٣، ٤، ٥.

ثانيًا- توثيق نتيجة بحثي في شخصية المرزوقي. وهذا سيظهر من الوثيقتين ٦، ٧.

ثالثًا- الكشف عن مدلس عاونهم بما كشف به ستره، وهذا سيظهر من الوثيقتين ٨، ٩.

وسأرجئ الكلام عن الوثيقتين ٦، ٧ حتى الدخول في موضوع المرزوقي بالجزء الثاني.

وبالنسبة إلى الوثيقتين ٨، ٩ سيأتي فيهما مبحثٌ خاصٌ تحت عنوان «الحجج الجياد تكشف عن مدلس معاصر».

الوثيقة الأولى:

وهي إجازة أبي حطب لعلي بسيوني.

أخرج صاحب الحجج هذا العبث المسمى «إجازة» ليستدل بها على الآتي:

١- الرد على قولي في سياق الحديث عن أبي حطب: «وذكر البعض أنه أخذ عن الشيخ عبدالله. ولم أقف على ما يؤكد هذا لا من قريب ولا من بعيد»[(١)].

فرد صاحب الحجج قائلًا: «قلت: قد وقفت على أخذ (أبو حطب) القراءات العشر الصغرى عن عبدالله عبدالعظيم، وإسناد (أبو حطب) الثلاث عن

(١) آفة علو الأسانيد: ٩٨-٩٩.

عبدالله عبدالعظيم أيضًا»[1]. ثم أحال في الهامش إلى صورة هذه الإجازة.

٢- الرد على قولي في سياق الكلام عن الحدادي: «لم يظهر له تلميذ واحد في أنحاء العالم الإسلامي سوى الشيخ عبدالله عبدالعظيم»[2].

فرد صاحب الحجج قائلًا: «لا نسلم بأنه لم يقرأ عليه إلا واحد؛ فقد قال عنه أبو حطب: الشيخ الكامل والعمدة الفاضل، شيخنا الشيخ علي الحدادي»[3].

ثم أحال في الهامش إلى صورة هذه الإجازة.

٣- استند صاحب الحجج بهذه الإجازة، أثناء تسويغه رفع الجهالة عن علي الحدادي فقال: «لا يسلم بأنه لم يروِ عن الحدادي إلا واحد، وقد سبق أخذ (أبو حطب) عنه. فهو -على هذا- قد روى عنه اثنان، فرفع جهالة العين عنه ظاهر»[4]. فهذا هو أهم ما يستفاد من خروج هذا الترقيع المسمى بالإجازة.

وأقول:

أولًا- إن هذه الإجازة عندي خبرها قديمٌ، وقد أشرت إلى هذا في كتاب (آفة علو الأسانيد) صـ ٩٩ في الهامش؛ فما هي إلا صفقة فاسدة، وأعرف البائع والمشتري والمبلغ المُساوَم عليه.

---

(١) الحجج الجياد: ٣٤-٣٥.

(٢) آفة علو الأسانيد: ١٤٩.

(٣) الحجج الجياد: ٧٤، ٤٧.

(٤) المرجع السابق: ٧٢.

ثانيًا- إذا كنتم رأيتم أن هذه الإجازة صادرة عن أبي حطب، فما دليلكم على ذلك؟!

إن هذه الإجازة فاقدة لأهم أصولها، وهو: توقيع صاحبها، وخاتمه إن كان له خاتم، وتاريخ تحريرها، والشهود عليها.

فهذه هي الأشياء التي عليها تُبنَى وتقوم الإجازة، وليس على ما يُقَال ويُكتَب في المقدمة.

وهل رأيتم أحدًا غيركم على مدار التاريخ أخرج إجازةً ونسبها إلى شخص دون اعتماده لها؟!

فقد أخرجت في كتابي الذي تطعنون فيه ثلاثًا وعشرين إجازةً، هل رأيتم منها واحدة فاقدة لهذا الأصل؟!

فإذا كانت عقولكم قد اقتنعت بأن هذه إجازة مكتملة الأركان والأصول، يُبنَى عليها حكم، فإنكم في حاجة ماسَّة إلى من يعلِّمكم الأسس التي تُبنَى عليها الإجازة ويدور عليها التحقيق.

وإن كنتم قد أخرجتموها على غير قناعة منكم، فما هو إلا تزوير وتزييف واستخفاف بعقول الآخرين.

وربما يقول قائل: لعل لديهم الصفحة التي فيها هذه الاعتمادات ولم ينشروها.

فأقول: لو كان لديهم هذا لأخرجوه، كما فعلوا في إجازتَيْ أحمد علي أغا

للسجاعي والميهي، وإجازة المرزوقي، وإجازة عبدالمنعم.

بل إن إجازة أبي حطب أهم بالنسبة إليهم من ذلك؛ لاعتمادهم عليها في تسويغ عشر الطيبة. وسيأتي ذكر هذا في كتاب (تحفة الإخوان).

وعلى ما تقدَّم، فإن هذه الإجازة المنسوبة إلى الشيخ أبي حطب، فاقدةٌ أصلَ نسبتها إليه، فلا يستند إليها ولا يستدل بها.

وبجانب هذا فلننظر ما في هذه الإجازة من عبث وتلفيق:

أولًا- قال المجيز الذي يُفترَض أن يكون أبا حطب: «ولما جاد الزمان بفريد العصر والأوان، اللوذعي الأريب، والألمعي الأديب، الضابط المتقن، الذكي المتفطن، المتوسِّل إلى الله الكريم الفتاح، الشيخ علي بسيوني الشيخ علي».

ثم ترك ثلاثة أسطر فراغًا ثم أكمل قائلًا: «قرأ عليَّ خاتمة الدرة فأتمها فنعما هي، ما أشد حسنها!، وكانت في أفخر أزمنة نورانية، وأنا العبدالفقير الفاني المعترف».

ثم ترك ثلاثة أسطر ونصف فراغًا، ثم أكمل في الصفحة التي بعدها قائلًا: «وأنا العبدالفقير الفاني المعترف بالتقصير والعصيان...».

فهل يُعقَل أن يصدر عن أبي حطب مثل هذا العبث والاضطراب والترقيع؟!

وهل رأيتم شيخًا أجاز في قراءة خاتمة الدرة فقط، ثم مدحها هذا المدح؟!

ثانيًا- قال صانع هذه الإجازة: «قرأت على فريد العصر والأوان، الذي فاق

جميع الأقران، صاحب العلم والعرفان، شيخ القراء والمَقْرَأ بدسوق البيضاء، راجي غفران ذنبه من الله الكريم، شيخنا الشيخ عبدالله عبدالعظيم، الدسوقي بلدًا، المالكي مذهبًا، الإبراهيمي خرقةً، الشاذلي طريقةً، الأشعري عقيدةً».

وأقول:

هذا أسلوب مؤلف سجَّاع، وإطراء متجاوز منه، لا يصدر عن أبي حطب الذي ثبت عنه الشدة والصرامة وقوة الشخصية، مما ذكر من مواقفه مع كبار القراء في مسجد الحسين ﷺ بالقاهرة، ومن موقفه مع الشيخ الفاضلي عندما رفض أن يقرئه في أول الأمر، كما أخبرني الشيخ السعيد غراب حفيد الشيخ الفاضلي لابنته.

ثم مَن الأولى بهذا المدح والثناء؟!الشيخ عبدالله عبدالعظيم؟! أم الشيخ يوسف عجور الذي هو الشيخ الحقيقي لأبي حطب؟! وهو من أشهر قراء مصر، وأكبر مقرئ مُعمَّر على الإطلاق في العصور المتأخرة، كما سيأتي بيانه أثناء الكلام عن الوثيقة التالية؟!.

فهل يُظَنُّ بأبي حطب أنه لم يورد مجرد الذكر لهذه الشخصية السامقة في عالم الإقراء ويستبعده من أسانيده؟!.

فما تأويلك، يا صاحب الحجج، في هذه المسألة؟! فهل تتأوَّلها كما تأوَّلت ترك الخليجي لمحمد سابق في إجازته لمحمد عبدالحميد؟!

وهنا لفتة أخرى:

قال صانع هذه الإجازة: «قرأت على...» ولم يذكر ما قرأه، وهذه الكلمة -كما ذكرت سابقًا- كلمة مطاطة، وبوابة من أبواب التدليس.

فما الذي قرأه بظنكم؟!

من الطبيعي أنكم ستقولون: قرأ القراءات العشر من طريق الشاطبية والدرة والطيبة، فهذا الذي بنيتم عليه صرح أسانيدكم المُتَوَهَّمِ علوها من طريق الطيبة. فهل لديكم ما يؤكد هذا؟!.

وأنا سأقول: لم يقرأ إلا الفاتحة وأول البقرة، كما يحدث بين كثير من شيوخ الإقراء، وحتى يخرج من دائرة الكذب والتدليس استعمل هذه الكلمة المطاطة (قرأت) دون تحديد ولا تفصيل للمقروء.

فهل لديكم ما ينفي كلامي؟!

وربما يقول آخر: قرأ خاتمة الدرة على ما ذكر في إجازته.

ويُلاحَظ أن الكلام في الإجازة عن (خاتمة الدرة)، أي آخرها ولم يقل: ختمة للدرة؛ فالفارق واضح.

وكل ذلك على اعتبار أنها إجازة، وقد سبق أنها عديمة التأصيل.

ثالثًا- قال صانع هذه الإجازة: «وهو -أي عبدالله عبدالعظيم- قرأ على الشيخ الكامل والعمدة الفاضل شيخنا الشيخ علي الحداد المقرئ المالكي الأشعري، قد بلغ في زهرة غايته القدر والفخر، وقد كان هذا الإمام ورعًا تقيًّا شاذليًّا».

وأقول: استنبط صاحب الحجج من هذا التلفيق رفع الجهالة عن علي

الحدادي، فيما زعم، من خلال: «قرأ على الشيخ الكامل والعمدة الفاضل شيخنا الشيخ علي الحداد...».

فأخذ من هذا الكلام معرفة أبي الحطب للحدادي وتزكيته له، بل وتلمذته عليه فقال: «لا نسلم بأنه لم يقرأ عليه إلا واحد؛ فقد قال عنه أبو حطب: الشيخ الكامل، والعمدة الفاضل، شيخنا، الشيخ علي الحداد. والظاهر أنه أخذ عن الحدادي، ولا غرابة في ذلك»[(١)].

ثم يأتي بعد ذلك في قمة من الجرأة على التزييف والتضليل ويقول: «لا يسلم بأنه لم يرو عن الحدادي إلا واحد، وسبق بيان أخذ (أبو حطب) عنه.

فهو -على هذا- قد روى عنه اثنان، فرفع جهالة العين عنه ظاهر»[(٢)].

فهل رأيتم يا أهل العلم مثل هذا المحقق المدقق؟!.

وأقول: لا ننسى أن هذه ليست إجازة في عرف الإجازات. ولكننا نجاري هذا اللغط وهذا المراء لعدم التشويش بهذا العبث على الآخرين. فإذا تأملنا هذا الكلام المنسوب إلى أبي حطب لوجدناه كلامًا مضطربًا لناقل لا يُحسِن ما ينقله.

قال عبدالله عبدالعظيم في إجازته للشمشيري: «قرأت على الشيخ الكامل، والعمدة الفاضل، الشيخ علي الحدادي الأزهري الأشعري المالكي، قد بلغ في دهره غاية القدر والفخر، الشاذلي خرقةً. وقد كان هذا الإمام ورعًا تقيًّا، سيما كان أزهريًّا شاذليًّا».

(١) الحجج الجياد: ٤٧.

(٢) المرجع السابق: ٧٢.

فالمطابقة واضحة وجلية بين هذا الكلام وما تقدم من كلام صاحب الإجازة المزعومة، مع ملاحظة أن صاحب الإجازة المزعومة أراد أن يُدخِل بعض التحسينات فأفسد المعنى، كما هو واضح من (زهرة غايته) بدلًا من (دهره غاية).

أما استدلال صاحب الحجج بأن قول (الشيخ الكامل، والعمدة الفاضل) من كلام أبي حطب، فإنه -كما هو واضح- نقل محض من كلام عبدالله عبدالعظيم.

أما عن استدلاله بأن قول: (قرأ على الشيخ الكامل والعمدة الفاضل شيخنا الشيخ علي الحدادي) يعني أن الحدادي شيخ أبي حطب، فهو مردود بقول صاحب هذه الإجازة المزعومة فيما يأتي من كلامه: «وشيخ شيخي المذكور أخبره أنه قرأ القرآن العظيم بذلك على المحقق المتقن الأمين على كتاب الله تعالى، المرحوم العمدة الفاضل السيد إبراهيم العبيدي المقرئ الأشعري المالكي الأزهري. وقد كان هذا الإمام ورعًا تقيًّا».

فقوله: «وشيخ شيخي المذكور أخبره...» واضحة الدلالة على إفراد مشيخة الحدادي لعبدالله عبدالعظيم. ولو كان له علاقة بالحدادي من حيث التلقي أو المعرفة لقال: «وشيخنا المذكور»، أو: «وشيخنا الحدادي أخبرنا أنه...».

وهل كل من قال عن شخص: «شيخنا فلان»، يعد شيخه حقيقةً وفعلًا؟! فهذا هو الشيخ إبراهيم العبيدي يصف الشيخ سلطان المزاحي بقوله: «نقل شيخنا العمدة سلطان عن ابن الجزري -رضي الله عنه-».

وقد كرر هذه العبارة مرتين في كتابه (التحارير المنتخبة على متن الطيبة)، الورقة ٣١، ٦١ من المخطوطة.

مع أن بين المزاحي والعبيدي من العمر أكثر من مائة وخمسين سنةً؛ فهل يقال إن المزاحي شيخ العبيدي؟!

وهذا هو سلمونة تلميذ العبيدي يقول في إجازة له: «وأخبرني أنه تلقى ذلك عن مشياخ كثيرة، منهم: الإمام العالم العلامة البحر الفهامة المحقق المتقن شيخنا الشيخ عبدالرحمن الأجهوري...»(١).

فهل الأجهوري شيخ سلمونة أم هو شيخ العبيدي؟!

أقول: إن الذي صحَّ وثبت عن العلماء في مثل هذه الحالة، أن يكون الكلام فيه واضحًا، كما جاء في إجازة الشيخ محمد مكي نصر للشيخ عبدالمتعال محمد؛ حيث قال الشيخ محمد مكي: «وأخبرته أني أخذت طريق الشاطبية عن سيدي وأستاذي العمدة الفاضل الحسيب النسيب السيد أحمد الدري الشهير بالتهامي، المالكي مذهبًا، الخلوتي مشربًا، تغمده الله برحمته. ثم من بعده عن المحقق المدقق فريد عصره ووحيد دهره الشيخ محمد، المعروف بالمتولي، الأزهري، نظر الله إليه، وأجرى الخير على يديه. وأخبرني أنه أخذ عن سيدي وأستاذي السيد أحمد التهامي المذكور. وأخبرني -أي سيدي أحمد التهامي- أنه قرأ القرآن العظيم كذلك على العمدة الفاضل الشيخ أحمد الشهير بسلمونة»(٢).

(١) الإجازة مخطوطة في دار الكتب المصرية برقم: ٩٥ تيمور.

(٢) الإجازة مخطوطة محفوظة في مكتبة جامعة الملك سعود، تحت رقم ٢٣٧١، مؤرخة في رجب ١٣٠٧هـ.

فهذا كلام واضح لا لبْس فيه ولا اعوجاج؛ فهل ما جاء في تلك الإجازة كذلك؟!

فما هو إلا تلفيقٌ من صاحب الحجج، وحملٌ للعبارة على غير مرادها.

وإن كان صاحب الحجج قد استدل بهذه الإجازة المزيفة على توثيق الحدادي، فها هو صاحب الإجازة يوثق له أيضًا الشيخ العبيدي، بأن وصفه بالمحقق، والمدقق، والأمين، والعمدة الفاضل، والورع التقي.

كما أنه وثق الأجهوري والبدري والسمنودي شيوخ العبيدي، كما هو واضح في صورة الإجازة المزعومة.

فهل عاصر صاحبُ الإجازةِ العبيديَّ حتى يصفه بالتحقيق والتدقيق والأمانة والفضل والورع والتقى؟! وهل عاصر شيوخ العبيدي أيضًا؟!

فيا من منحكم الله تعالى العقل للفهم، إذا كان أبو حطب على معرفة بالحدادي، وإذا كان شيخه كما زعمتم، ألا يدلي بمعلومة واحدة تضاف إلى ما عند عبدالله عبدالعظيم؟!

مع أنه من المُفتَرَض أن تكون معرفته بالحدادي أوسع من معرفة عبدالله له؛ حيث إنه أكبر من عبدالله بسبعة عشر عامًا.

هل اتفق الاثنان على أن الحدادي عديم الأب؟!

وهل اتفق الاثنان على هذه العبارات: (قد بلغ في دهره غاية القدر والفخر. وقد كان هذا الإمام ورعًا تقيًّا شاذليًّا) كأنها «قالَب» واحد.

والله، إنه لمن السفه بمكان أن يقبل العقل رجلًا عالمًا ورعًا تقيًّا، بلغ في دهره غاية القدر والفخر، ولا يعرف تلميذاه له أبًا!!

فما هو إلا محض نقل لما كُتِب وسُطِّر في إجازة عبدالله عبدالعظيم، دون نظر ولا تحقُّق. وبمراجعة إجازة عبدالله عبدالعظيم للشمشيري بدايةً من كلامه عن الحدادي إلى كلامه عن شيوخ العبيدي؛ نجد مطابقته لما جاء في هذه الإجازة المنسوبة لأبي حطب.

ومن أراد التحقق فليرجع إلى صورة إجازة عبدالله عبدالعظيم في كتاب (آفة علو الأسانيد) صفحة ٢٤٢. والإجازة المزعومة في كتاب (الحجج الجياد) صفحة ١٤٨.

رابعًا- قال صانع هذه الإجازة: «وقد أجزت المذكور، ولقد أجاد وسادَ، وأكمد الأعداء والحساد، وبلغ رتبة أهل الفضل والكمال، على رغم الحساد وأهل الضلال، وصار على غاية الإتقان، وخاض بحر العرفان، بعد أن طلب مني الإجازة، فأجزته بذلك».

وأقول: هل يتوقع صاحب عقل سليم أن يصدر هذا العبث عن أبي حطب أو غيره ممن لهم عقل من القراء؟!

يعني هذا المجيز يرى أن مجرد طلب الإجازة منه يرفع طالبها إلى الخوض في بحر العرفان، وإلى الارتقاء إلى هذه المنازل العالية! وعلى أي شيء كل ذلك؟! إنه على مجرد قراءة خاتمة الدرة!

الحمد لله على نعمة العقل التي أنعم بها علينا.

خلاصة الأمر في هذه الإجازة:

أولًا- هذه الإجازة فاقدة لأهم ما تقوم عليه الإجازات، وهو اعتماد المجيز لها. وعليه، لا يُعوَّل عليها في أي أمر من الأمور.

ثانيًا- هذه الإجازة على حالتها الراهنة مليئة بالاضطراب والعبث والتزييف. **ومنه الآتي:**

١- عدم استقامة الكلام عن نوعية المجاز به؛ حيث قال المجيز: (قرأ عليَّ خاتمة الدرة). وهذا لم يسبق في إجازة من الإجازات فيما أعلم. وعليه، لا يصح القول بأنها إجازة في القراءات الثلاث من طريق الدرة؛ لعدم الدلالة على ذلك.

٢- عدم إفصاح المجيز بما نقله عن شيخه؛ حيث قال: (قرأت على فريد العصر والأوان...) ولم يحدد نوعية ما قرأه. وعليه، لا يصح القول بأنه قرأ عشر الشاطبية والدرة، ولا عشر الطيبة؛ لعدم الدلالة على ذلك.

فلا يقال سوى ما قاله في إجازته، وهو قراءة خاتمة الدرة.

٣- مطابقة الإجازة مطابقةً تامةً لما كتبه عبدالله عبدالعظيم في إجازته عن الحدادي والعبيدي وشيوخ العبيدي.

فلا يُستنَد إلى قول المجيز عن الحدادي: (العمدة الفاضل) في أنه دليل على معرفته بالحدادي، وتوثيق له.

فقد قالها بالنص نفسه عند العبيدي، والأجهوري، والبدري، والمنير، كما هي في إجازة عبدالله عبدالعظيم للشمشيري.

٤- اضطراب كلام المجيز عن الحدادي بين قوله: (شيخنا الشيخ علي الحداد)، وقوله: (وشيخ شيخي المذكور)؛ فلو كان الحدادي المزعوم شيخًا لهذا المجيز لكان سياق الكلام غير هذا.

وعليه لا يصح القطع بأن صاحب هذه الإجازة تلميذ للحدادي.

٥- ركاكة الأسلوب وعدم الاستقامة والإدراك؛ وذلك في قول المجيز: (قد بلغ في زهرة غايته القدر والفخر)، وقوله عن المجاز: (ولقد أجاد وساد...، وخاض بحر العرفان، بعد أن طلب مني الإجازة).

وهذا لا يُتوقَّع صدوره عن أبي حطب، فيما عرف عنه.

٦- تجزئة الكتابة وعدم المتابعة؛ ففي موضع انفصل الكلام بعضه عن بعض بثلاثة أسطر فارغة في الصفحة، وفي موضع آخر انفصل بثلاثة أسطر ونصف.

وخلاصة الخلاصة:

فهذه الإجازة التي استند إليها صاحب الحجج، واستدل بها في كثير من استدلالاته، لا يُعتدُّ بها في عرف الإجازات. وإن اعتُدَّ بها بعد إضافة ما تفقده من أهم أركانها، فهي إجازة مهلهلة مضطربة، لا يقوم عليها دليل، ولا يُؤخَذ منها حكم.

ملحوظة:

تطابق كلام صاحب هذه الإجازة مع كلام عبدالله عبدالعظيم عن

الحدادي في كل شيء، إلا أنه ذكر (الحداد) بدلًا من (الحدادي)، كما فعل أبو نور والفاضلي؛ فلعلنا نحتاج هذه المعلومة فيما يأتي.

فهذه هي الوثيقة الأولى من الوثائق التي وصفها صاحب الحجج بالمهمة.

وحقيقةً، فإنها مهمة؛ لأنها كشفت عن تزييف وتضليل صاحب الحجج واثنين من معاونيه، أحدهما صاحب كتاب (تحفة الإخوان بما علا من أسانيد قراء هذا الزمان). وسيأتي هذا في مبحث «الحجج الجياد تتجاهل التدليس والمدلسين».

الوثيقة الثانية:

هذه الوثيقة هي صورة اشتملت على الآتي:

١- إشارة إلى ما للإمام يعقوب من بعض الأحكام، من طريق الدرة، أو أنها فُتْيَا كما قال صاحب الحجج.

٢- نُبذة مختصرة عن شيخ اسمه محمد حمادة، من قراء الجامع الدسوقي.

٣- نُبذة مختصرة عن الشيخ أبي حطب. قال صاحب الحجج أسفل هذه الصورة: «صورة فتيا (أبو حطب)، وترجمة محمد أبي زيد له، ولمحمد حمادة»[1].

وهذه الصورة غير واضحة، فلا يمكن قراءة ما فيها بوضعها في كتاب الحجج. ولولا أنها عندي قبل ذلك ما توصلت إلى ما فيها.

ولا أدري ما غرض صاحب الحجج من استعانته بهذه الصورة وما المراد منها؟!

---

(١) الحجج الجياد: ١٥٠.

فلعله أراد أن يجبر بها كسر الإجازة السابقة المنسوبة إلى أبي حطب؛ حيث إن هذه الوثيقة فيها توقيع أبي حطب وكلام عنه. وكان من المفترض أن يتصل الكلام بالآتي من الإجازات الأخرى. ولكنها إرادة الله تعالى أن يسلموا لي بأيديهم مستندات إدانتهم. فلننظر ما جاء في هذه الوثيقة وما تكشف عنه.

جاء في أول هذه الوثيقة: «بسم الله الرحمن الرحيم. الحمد لله الهادي للصواب، والصلاة والسلام على سيدنا محمد والآل والأصحاب. أما بعد.. فإنا قرأنا ليعقوب من طريق الدرة في لفظ (لم) وأخواته بهاء السكت وعدمها...».

ثم جاء في نهاية هذا الكلام توقيعان؛ قال الأول: «كاتبه الفقير لله، محمد حمادة، خادم القراء والمقرأ بالمقام الدسوقي».

وقال الثاني: «كاتبه الفقير سيد أحمد يوسف أبو حطب، خادم القراء والمقرأ بمحلة مالك».

ولا أدري أيهما الكاتب؛ فلعل هذا على معنى الإقرار منهما والكاتب غيرهما.

ثم قال كاتب هذا الكلام: «في خطاب محمد أبي زيد، تاريخه ثاني جمادى الآخرة، وصلني اليوم الاثنين ٤ منه، ترجمة صاحبي التوقيعين أعلاه. وهذا نص ما في الخطاب:

١- الشيخ محمد حمادة:

كان من كبار العلماء العاملين المدرسين بالمعهد الدسوقي، وتلقى القراءات

على المرحوم الشيخ عبدالله عبدالعظيم، شيخ القراء بالمقرأة الدسوقية، وخلفه في مشيختها بعد انتقاله. وكان إمامًا بالقبة الدسوقية، وكان له من الفضل ما شهد به كل مسلم في العلم والإخلاص.

وانتقل إلى رحمة الله تعالى في مايو سنة ١٩١٧م – رجب، شعبان سنة ١٣٣٥هـ. وقبره في مقبرة دسوق الموجودة معروف.

وخلفه في مشيخة المقرأة المذكورة ولده الشيخ محمد الذي كان مدرسًا في المدارس، ويؤم الناس في مسجد سيدي أحمد ربيع بالقرب في الجامع الدسوقي.

وخلفه في التدريس في المعهد ولده الأستاذ الشيخ عبداللطيف حمادة، الذي آلت إليه مشيخة المعهد الدسوقي في العهد الحاضر وأحيل إلى المعاش.

٢- الشيخ (أبو حطب) تلقى القراءات عن المرحوم الشيخ يوسف عجور، الذي كان له في المقرأة الأحمدية شأن كبير.

قلت: (توفي الشيخ يوسف عجور المالكي سنة ١٣٢١هـ، وهو شيخ شيخي في الإقراء الشيخ إبراهيم الطبليهي، المتوفى سنة ١٣٨٢هـ، رضي الله عنهما). واشتغل الشيخ (أبو حطب) بتعليم القراءات في بلده محلة مالك (مركز دسوق محافظة كفر الشيخ اليوم)، مع اشتغاله بالزراعة، وانتقل إلى رحمة الله سنة ١٩٣٥م (١٣٥٣هـ-١٣٥٤هـ)، وقبره بمحلة مالك بمقبرتها. ممن تلقى عنه القراءات الأستاذ الشيخ الفاضلي، وهو الوحيد الآن في تعليم القراءات بدسوق، ويجود القرآن للناس، وهو معروف لمشاهير القراء.

هذا ما ورد في الخطاب، رضي الله عن مرسله وعمَّن ذُكروا به ونفعني بهم، ونفعنا جميعًا بسيدنا رسول الله ﷺ» انتهى[1].

ثم وقَّع كاتب هذا الكلام، ثم أرَّخ بتاريخ ١٣٨٣/٦/٤هـ.

فهذا هو نص هذه الوثيقة، ولنبدأ في تحرير وتحقيق هذا النص، فأقول مستعينًا بالله تعالى:

أولًا- فيما يخص الفتوى التي في بداية النص:

إن ما جاء في هذه الأسطر القليلة من شرح وتفصيل لأصل من أصول قراءة يعقوب الحضرمي، يدل على رزانة واتزان كاتبيْها، اللذين أحدهما أبو حطب. وهذا ينفي عنه العبث والاضطراب المتقدم في الإجازة المنسوبة إليه؛ فمن كان هذا حاله لا يصدر عنه ذلك الهراء. ولا أزيد على هذا الحد في هذه المسألة.

ثانيًا- فيما يخص ترجمة محمد حمادة:

ما جاء في ترجمة هذا الشيخ غير مستقيم، بجانب أن تواريخه غير صحيحة، وكذلك ما يأتي من تواريخ من ذكرهم من الشيوخ، إلا شيخ واحد كما سيأتي.

الجانب الأول- قول صاحب الرسالة بأن محمد حمادة الكبير خلف الشيخ عبدالله في المقرأة بعد انتقاله؛ فهذا كلام غير مستقيم؛ حيث إن وفاة محمد

(١) انظر صورة هذا الخطاب في الحجج الجياد: ١٥٠.

حمادة سنة ١٩١٧م، على ما ذكر صاحب الرسالة، ووفاة عبدالله سنة ١٩٣٦م؛ فكيف يقال إنه خلفه بعد انتقاله؟!

إلا إذا تأوَّل الأمر صاحب الحجج -كما فعل عند إسماعيل أبي نور- وجعل هذا الانتقال إلى جهة أخرى غير الدار الآخرة.

كان من الممكن أن يستقيم هذا الكلام إذا كان مع محمد حمادة الابن، كما سيأتي من تواريخه.

الجانب الثاني- قول صاحب الرسالة في وفاته: «وانتقل إلى رحمة الله تعالى في مايو سنة ١٩١٧م (رجب شعبان سنة ١٣٣٥)». هذا تاريخ تقريبي وليس دقيقًا.

فقد توفي محمد حمادة بالتحديد في ١٩١٨/٢/٨م – ١٣٣٦/٤/٢٦هـ. وهذا التاريخ مسجل في مكتب صحة دسوق أول تحت رقم ١٠ في ١٩١٨/٢/٨م.

وكما قلت، كان من الممكن أن يستقيم الكلام مع محمد محمد حمادة الابن؛ إذ إن مولده سنة ١٨٨٠م – ١٢٩٧هـ، ووفاته بالتحديد في ١٩٧٠/١/٣١م – ١٣٨٩/١١/٢٣هـ.

فالكلام المتقدم يتناسب مع هذا ولا يتناسب مع والده.

وقد وقفت على ما يُفيد بأن هذا الشيخ -أي: محمد حمادة (الابن)- مقرئ من القديم؛ فقد جاءت مهنته (فقي) عند بلاغه عن وفاة ابنه مصطفى، في ١٩٣٢/٦/٢٩م – ١٣٥١/٢/١٥هـ؛ جاء هذا في السجل ١٢٨٠٥/١٠٢/١١ص ١٢٤، القيد

رقم ٣٩١ من سجلات وفيات دسوق في دار المحفوظات العمومية.

وللإفادة، فإن عبداللطيف حمادة المذكور في سياق كلام صاحب الرسالة، ليس ابن محمد حمادة هذا، كما ذكر، بل شقيقه؛ فالأب واحد، وهو محمد حمادة الكبير، والأم واحدة، وهي آمنة الشاذلي زاهر. وقد توفي عبداللطيف بعد وفاة أخيه محمد بخمس سنوات، وبياناته عندي كاملة.

ثانيًا- فيما يخص ترجمة أبي حطب:

صاحب هذه الرسالة قدم خدمة جليلة للأسانيد القرآنية، أسأل الله أن يجعلها في ميزان حسناته، وهي الكشف عن الشيخ الحقيقي لأبي حطب. وبهذا تكون الرؤية قد وضحت لما كان يتمتع به الشيخ أبو حطب من رسوخ قدمه في هذا العلم.

قال صاحب هذه الرسالة فيما تقدم: «الشيخ (أبو حطب)، تلقى القراءات عن المرحوم الشيخ يوسف عجور، الذي كان له في المقرأة الأحمدية شأن كبير».

قلت: وأي شأن كان لهذا الشيخ -رحمه الله-، كفاه أنه أكبر مقرئ مُعمَّر في القرون المتأخرة على الإطلاق. وهذا فيما وقفت عليهم من القراء.

ذكر صاحب الرسالة أنه توفي سنة ١٣٢١هـ وهذا تاريخ تقريبي وغير دقيق.

وهذه بياناته من واقع السجلات الرسمية الحكومية:

الاسم: يوسف محمد عجور، مولده سنة ١٧٨٦م – ١٢٠٠هـ، ووفاته بالتحديد في ٢٧/٤/١٩٠٦م – ٣/٣/١٣٢٤هـ.

سبب الوفاة: تقدم في السن.

وهذه البيانات مسجلة في مكتب صحة طنطا أول المختار، تحت رقم قيد ٥١٤ بتاريخ ١٩٠٦/٤/٢٧م. ولو أني توصلت إلى أحد أحفاده لاستخرجت له شهادة وفاة؛ لأن هذا لا يتم إلا بذلك.

وعلى هذا فقد عاش هذا الشيخ مائة وأربعًا وعشرين سنة -رحمة الله عليه-. ولو أن هذا الشيخ ادَّعى أنه قرأ على العبيدي لجاز له ذلك؛ حيث إنه أدرك من عمره نحو ثمانية وثلاثين عامًا، وكذلك لو ادَّعى أنه قرأ على أي شيخ من شيوخ القرن الثالث عشر لجاز له ذلك. ولكن الله تعالى عافاه من مرض التدليس فمات مستورًا، رحمه الله.

نعود إلى الشيخ أبي حطب؛ حيث قال صاحب الرسالة: «وانتقل إلى رحمة الله سنة ١٩٣٥م، (١٣٥٣ – ١٣٥٤) وقبره بمحلة مالك».

قلت: وهذا التاريخ أيضًا تقريبي؛ لأن وفاته كانت بالتحديد في ١٩٣٦/١٢/٢٤م – ١٣٥٥/١٠/١٠هـ، ومولده سنة ١٨٤٤م – ١٢٦٠هـ. وصورة شهادة وفاته موجودة في كتاب (آفة علو الأسانيد) صـ ٢٩١.

والشيخ اسمه مركّبٌ هكذا: سيد أحمد بن يوسف أبو حطب.

وأحفاد الشيخ أهل علم؛ منهم الأستاذ السيد بن عبدالواحد بن سيد أحمد أبو حطب، وهو أول من التقيتُ به من آل (أبو حطب) في محلة مالك في بيت الأستاذ محمد محمد عبدالسلام عبدالعظيم.

والأستاذ الدكتور سيد أحمد بن عبدالواحد بن سيد أحمد أبو حطب، اسمه مركّبٌ كجده، وهو عميد كلية آداب جامعة كفر الشيخ؛ تواصلت معه هاتفيًّا.

والدكتور عبدالواحد محمد عبدالواحد سيد أحمد أبو حطب، من أساتذة اللغة العربية بجامعة الإسكندرية، وهو الذي استخرج لي شهادة وفاة جده، بعدما أمددته بالبيانات من السجلات الرسمية.

وهنا نقول: ها قد كشف لنا صاحب هذه الرسالة عن شيخ الشيخ أبي حطب، وهو الشيخ عجور؛ فنعم الشيخ والتلميذ. ولو كان صاحب الرسالة يعلم شيخًا آخر للشيخ أبي حطب الذي عقد له ترجمة خاصة وأطال فيها لذكره، خاصةً إن كان هذا الشيخ هو عبدالله عبدالعظيم؛ لشهرته بالإجازات، وهو على معرفة تامة به، وتقدم أن ذكره شيخًا للشيخ محمد حمادة، وترحَّم عليه.

وعليه، هذه الوثيقة تؤكد عبث الإجازة المتقدمة المنسوبة إلى الشيخ أبي حطب، التي لم يذكر فيها إلا عبدالله عبدالعظيم شيخًا لأبي حطب.

وهل يُعقَل أن تصدر عن أبي حطب إجازة ولم يذكر فيها شيخه عجور الذي طبقت شهرته آفاق مصر علمًا وقدرًا وتاريخًا؟!

فقد كانت مجرد المقابلة بهذا العالم شرفًا؛ فكيف بمن نال شرف الأخذ عنه والقراءة على يديه؟!

فحد علمي بأبي حطب، عبر سيرته وتاريخه، يجعلني أستبعد تنكره لمثل

هذا العلم الشهير، وأن يستبعده من إجازته كليًّا لأجل ذلك السراب الواهي.

وإذا كان قد أخذ بالفعل عن عبدالله عبدالعظيم، فما الضير في أن يذكر الطريقين، وبهذا يكون قد جمع بين علوين: علو العلم والمعرفة، وعلو السند المزعوم.

وكما يُلاحظ، فإن صاحب الرسالة مقرئ؛ حيث قال في سياق كلامه عن الشيخ عجور: «وهو شيخ شيخي في الإقراء الشيخ إبراهيم الطبليهي الشافعي المتوفى سنة ١٣٨٢هـ، رضي الله عنهما».

كما أنه ذكر أخذ الفاضلي عن أبي حطب.. كل ذلك يبرهن على أنه على دراية بالقراء، والآخذ والمأخوذ عنه، وأنه معايش لهذا المجال؛ فكلامه في هذا الجانب محل اعتبار؛ فلا نتأوَّل فيه.

والشيخ إبراهيم الطبليهي المذكور، كان من كبار قراء الجامع الأحمدي. وقد أشرت إلى ذلك في بحثي (قبسات نورانية من مدرسة الإقراء المصرية) المشارك في ملتقى كبار قراء العالم الإسلامي بمدينة الرياض بالسعودية.

والتاريخ الذي ذكره صاحب الرسالة في وفاة الشيخ إبراهيم صحيح ومطابق لما هو في السجلات الرسمية. وهذه بياناته من واقع السجلات الحكومية:

الاسم: إبراهيم متولي الطبليهي.

المولد: ١٨٧٢م – ١٢٨٩هـ.

الوفاة بالتحديد: ١١/١٢/١٩٦٢م – ١٢/٧/١٣٨٢هـ.

وهذه البيانات مسجلة في مكتب صحة طنطا أول المختار، تحت رقم قيد ٢١٨٣ في ١٦/١٢/١٩٦٢م.

فها هي السجلات الحكومية، يا من تطعنون وتشككون فيها، لم تترك واحدًا ممن ذُكروا في هذه الوثيقة إلا وقد أفادتنا بتواريخه.

أهم ما جاء في هذه الوثيقة:

أولًا- نلاحظ اتزان ورزانة أسلوب الفتوى التي شارك فيها أبو حطب. وهذا ينفي عنه الاضطراب والركاكة التي جاءت في أسلوب الإجازة السابقة المنسوبة إليه.

ثانيًا- أن غالب التواريخ التي تصدر عن المترجمين لم تكن دقيقةً بقدر دقة السجلات الرسمية. ولا شك أن هذا له أثره في سلامة التحقيق، سواء كان بالتأخير أو التقديم في تواريخ الأشخاص.

ثالثًا- أكدت هذه الرسالة بطلان الإجازة السابقة المنسوبة إلى أبي حطب؛ حيث إنه لم يذكر في تلك الإجازة سوى عبدالله عبدالعظيم شيخًا لأبي حطب، ولم يذكر في هذه الرسالة سوى يوسف عجور شيخًا لأبي حطب.

وهذه الرسالة أولى الوثيقتين اعتمادًا؛ لما في تلك من عبث واضطراب، وأيضًا لعدم توقع هذا التصرف من أبي حطب.

بقيت ملاحظة مهمة:

قال صاحب الحجج: «وقد وقفت على أخذ (أبو حطب) القـراءات العـشر الصغرى عن عبدالله عبدالعظيم، وإسناد (أبو حطب) الثـلاث عـن عبـدالله عبدالعظيم أيضًا، ولا أتجـاسر على القطـع بأخـذه الكـبرى عنـه، لا سـيما أني وجدت من أشار إلى أنه أخذها عن يوسف عجور».

ثم علق في الهامش بقوله: «يُنظَر خطاب محمد أبي زيد إلى أحمد خيري»[1].

وأقول: تقدَّم الرد على ادِّعاء أخذ أبي حطب عن عبدالله عبدالعظيم منـذ قليل أثناء الكلام عن إجازته المزعومة.

وهنا أقول: هذا هو خطاب محمد بن أبي زيد إلى أحمد خيري؛ فأين ما يشير فيه إلى أخذ أبي حطب العشر الكبرى عن يوسف عجـور، كمـا قـال صـاحب الحجج؟!

فما قيل في الخطاب: «الشيخ (أبو حطـب) تلـقى القـراءات عـن المرحـوم الشيخ يوسف عجور».

ولم يتجاوز الكلام هذا الحد؛ فمن أين أتيت، يا صـاحب الحجـج، بالعـشر الكبرى، كما تقول؟!

فإن كنت لم تتجاسر على ادعاء أخذ أبي حطب عشر الطيبة عن عبـدالله عبدالعظيم، كما فعل بعض معاونيك –وسيأتي كشف هذا– فقد تجاسرت على

(١) الحجج الجياد: ٣٥.

هذا الادعاء مع يوسف عجور، دون بينة ولا دليل؛ فكيف تبرر لنا هذا بحججك الجيدة؟! نسأل الله السلامة.

الوثيقة الثالثة:

هي صورتان لإجازة، غالب ما في هاتين الصورتين مطموس لا يُقرَأ.

قال صاحب الحجج أسفل الصورة الأولى: «صورة الورقة السابعة والثامنة من إجازة علي بن بسيوني لعبدالعزيز بن أحمد بن خير الله».

وقال أسفل الصورة الثانية: «صورة الورقة الحادية عشرة والثانية عشرة من إجازة علي بن بسيوني لعبدالعزيز بن أحمد بن خير الله»(١).

جاء في الصورة الأولى اسم المُجَاز واسم المُجِيز. واسم شيخ المجيز هو سيد أحمد أبو حطب.

ثم جاء في الصورة الثانية عبدالله محمد عبدالعظيم، على أنه شيخ أبي حطب. وجاء بعد عبدالله عبدالعظيم، الديباجة الموروثة عنه (علي الحدادي المقرئ المالكي الأشعري، قد بلغ في دهره غاية القدر والفخر. وقد كان هذا الإمام ورعًا تقيًّا شاذليًّا)، وكأن هذا هو تمام اسم الحدادي.

وباختصار شديد، هذه أيضًا لا تسمى إجازة إلا على منهج وعرف صاحب الحجج الجياد وأعوانه.

فحالها كحال الإجازة المتقدمة المنسوبة إلى أبي حطب؛ فما قيل في تلك

(١) الحجج الجياد: ١٥١-١٥٢.

يقال في هذه، من حيث عدم اعتمادها ممن نُسبَت إليه، ولا قيمة لها من غير ذلك الأصل الذي تقوم عليه الإجازات قديمًا وحديثًا، ولا تسمى الإجازة إجازةً إلا به.

الوثيقة الرابعة:

هي صورتان لإجازة من الإجازات التي على منهج الحجج الجياد. وتُزاد هذه الإجازة عن سابقتيها بأنها معدومة الرأس.

فقد كنا نعاني في السابقتين من عدم وجود اعتماد المجيز لمن أجازه. أما في هذه الإجازة فلا مجيز ولا اعتماد، فيا لها من وثيقة ماتعة ممتعة!

قال صاحب الحجج أسفل الصورة الأولى: «صورة الورقة الخامسة من إجازة محمد حسني، ولم يتبين فيها اسم المجيز؛ لنقصها، وهو -على الأقرب- علي بن بسيوني، ويشهد لهذا ما في الإجازة التالية».

وقال أسفل الصورة الثانية: «صورة الورقة السادسة من إجازة محمد حسني، ولم يتبين فيها اسم المجيز؛ لنقصها، وهو -على الأقرب- علي بن بسيوني، ويشهد لهذا ما في الإجازة التالية»(١).

والله إني لا أزال أتفكر في أمر صاحب الحجج، وفي نشره هذا العبث، وتجرُّئه على أن يسميَه وثائقَ.

ولا أدري أهو على يقين بجهل وغباء من يقرؤون هذا العبث؟! أم أنه يأمل

(١) الحجج الجياد: ١٥٣-١٥٤.

ذلك؟! أم أنه مجرد استخفاف بالعقول كما ذكرتُ سابقًا؟!

إن هذا الهراء الذي اعتمد عليه صاحب الحجج وسماه وثائقَ، ولم يتردد في نشره؛ لا يصدر عمن كان لديه أدنى فكرة عن قواعد التحقيق والتدقيق.

وأفكه ما في كلامه أنه قال: «ويشهد لهذا ما في الإجازة التالية».

إنه يستشهد بمن شيَّد هذا الصرح وبناه، وهو صاحب الإجازة التالية، وصاحب هذه الصفقة في الأساس، الذي أشرتُ إليه في بداية هذا المبحث.. وإلى الله المشتكى!!

الوثيقة الخامسة:

هذه الوثيقة هي إجازة في القراءات السبع، مبنية على الإجازات السابقة، وهي صادرة عن شيخ معاصر؛ هو الشيخ محمد محمد حسين الشناوي، إلى الشيخ متولي عبدالحميد علي أبو غازي.

وقد اعتمدها من جهة عمله؛ حيث إنه كان يعمل محفظًا للقرآن الكريم بمعهد الفقهاء القبلية الأزهري التابع لمركز سيدي سالم محافظة كفر الشيخ.

وكأن الشيخ يرى بهذا الصنيع أنه قد وثَّق السلسلة السابقة، وجبر ما بها من كسور، ولا يرى أنه قد شيَّد صرحه على أنقاضٍ مُهلهلةٍ.

قال صاحب هذه الإجازة: «وأنا العبدالفقير، المعترف بالتقصير، الراجي من الله أن يمن عليَّ بالغفران: محمد محمد حسين الشناوي، سيدي سالم بلدًا، الشافعي مذهبًا؛ قرأت ختمة القرآن على الشيخ الفاضل محمد حسني علي علي

عيسى، سيدي سالم بلدًا، الحنفي مذهبًا. وقد أجازني بـالقراءة والتعلـيم. وقـد أجزت والدي المذكور الشيخ متولي عبدالحميـد عـلي أبـو غازي؛ حيـث أجـاد وأساد، وأكمل الأعداء والجحاد، وبلغ رتبة أهل الفضل والكمـال، رغمًـا عـن الحساد وأهل الضلال، وصاء على غايـة الإتقـان... وقـال شـيخي الـشيخ محمـد حسني علي علي عيسى، سيدي سالم بلدًا، الحنفي مذهبًا: قرأت ختمـة القـرآن على الشيخ علي بسيوني الشيخ علي، أبو غنيمة بلدًا، والمالكي مذهبًا.

وقال شيخي الشيخ علي بسيوني الشيخ علي، أبو غنيمة بلدًا، المالكي مـذهبًا: قرأت على الشيخ الكامل والعمدة الفاضل الشيخ سيد أحمد يوسف أبو حطـب، المحلاوي بلدًا، المالكي مذهبًا. والشيخ المذكور أخبرني أنه قـرأ القـرآن العظـيم على المحقق المتقن الأمين على كتاب الله تعالى، العمدة الفاضل الشيخ عبـدالله عبدالعظيم، الدسوقي بلدًا ومنشأً، المالكي مذهبًا. والشيخ المذكور أخبرني أنه قرأ القرآن العظيم بذلك على الأمين على كتـاب الله تعـالى، الفاضـل الـشيخ عـلي الحدادي المقرئ المالكي، وقد بلغ في دهره غاية القـدر والفخـر. وقـد كان هـذا الإمام ورعًا تقيًا.

والشيخ المذكور أخبرني أنه قرأ القرآن العظيم بـذلك على المحقـق المـتقن الأمين على كتاب الله تعالى، العمدة الفاضل الشيخ إبـراهيم العبيـدي المقـرئ المالكي الأزهري. وقد كان هذا الإمام ورعًا تقيًّا»(١).

(١) الحجج الجياد: ١٥٥-١٥٧.

فهذا هو نص ما قاله الشناوي في إجازته وصولًا إلى العبيدي.

وكما نرى، فهذه السلسلة على هذا النحو: الشناوي عن محمد حسني علي علي عيسى، عن علي بسيوني الشيخ علي، عن سيد أحمد يوسف أبي حطب، عن عبدالله عبدالعظيم، عن علي الحدادي، عن إبراهيم العبيدي.كما نرى أنها نصوص منقولة، فما قيل في إجازة عبدالله عبدالعظيم لمحمد الشمشيري قيل عند الباقين، وهذا أمر غير مسبوق.

ومن هذا ما يتعلق بالحدادي؛ فالمتتبع للإجازات السابقة –إن صح هذا التعبير– يجد أن ديباجة اسمه لم تتغير عن هذا: «علي الحدادي المقرئ المالكي الأشعري، قد بلغ في دهره غاية القدر والفخر. وقد كان هذا الإمام ورعًا تقيًّا شاذليًّا».

وكأن الجميع قد عايش قدره وفخره، وعاين ورعه وتقاه. والجميع مُصِرُّون على التقيد بهذا وعدم الخروج عنه، حتى في الإجازة المنسوبة لأبي حطب، تحول (قد بلغ في دهره غاية القدر والفخر) إلى (قد بلغ زهرة غايته القدر والفخر)؛ فشدة التقيد بما في إجازة عبدالله عبدالعظيم، جعل صانع تلك الإجازة يرسمها هكذا خشية الخروج عن النص، وإن لم يكن لها معنى.

وبالجملة، فإن جميع ما قاله عبدالله عبدالعظيم في إجازته عن الحدادي والعبيدي وشيوخ العبيدي، منقول بالنص من الإجازات السابقة.

ومن هذا أمور تستوجب المشاهدة والمعاصرة، ونرى كل واحد منهم قد

رددها وكأنه عايشها وعاينها؛ فهل هذه تسمى إجازات صادرة عن أناس مدركين لما يقولون؟!

وإذا كان صاحب الحجج قد احتج فيما سبق بما نسب إلى أبي حطب أنه قال: «شيخنا الشيخ علي الحدادي»؛ فهذا هو محمد الشناوي يقول: «وقال شيخي، الشيخ علي بسيوني». فهل علي بسيوني شيخه أم أنه شيخ شيخه؟![1].

وأيضًا في الإجازة المتقدمة المجهولة المنسوبة إلى علي بسيوني؛ قال في سند عبدالله عبدالعظيم: «والشيخ المذكور -أي عبدالله عبدالعظيم- أخبرني أنه قرأ القرآن العظيم بذلك على الأمين على كتاب الله تعالى المرحوم الفاضل الشيخ علي الحدادي».

فهل عبدالله عبدالعظيم أخبره هو أم أنه أخبر أبا حطب؟! وكذلك فعل في باقي السلسلة[2].

وإذا كان صاحب الحجج قد احتجَّ فيما سبق في الإجازة المنسوبة إلى أبي حطب، بأنه وصف الحدادي بقوله: «الشيخ الكامل والعمدة الفاضل». فها قد أصبح الجميع شيوخًا كوامل وعُمَدًا أفاضل، بدءًا من أبي حطب إلى شيوخ العبيدي الثلاثة: الأجهوري والبدري والمنير السمنودي[3]. فهذه السلسلة، بدايةً من الشناوي إلى الحدادي، قائمة على مستندات هشة وواهية، أشد وَهْيًا

(١) راجع صورة هذه الإجازة في الحجج الجياد: ١٥٦.

(٢) راجع صورة هذه الإجازة في الحجج الجياد: ١٥٣-١٥٤.

(٣) راجع صورة إجازة الشناوي في (الحجج الجياد): ١٥٦.

من بيت العنكبوت، فلا يقول بها ولا يعتمد عليها من لديه أدنى فكرة عن مبادئ الضبط والتحقيق.. والله المستعان.

إضافة في الكشف عن تزييف وكذب وتضليل:

ظهر فيما سبق حقيقة كل وثيقة من الوثائق الخمس التي تم تناولها، وانكشف الأمر وأصبح واضحًا، ولا مزيد فيه من الكلام.

ومما يُضَاف إلى ما تقدَّم، أن أحد أعضاء فريق الحجج الجياد قد اعتمد على هذه الوثائق في نقل القراءات العشر من طريق الطيبة، وحقق هذا في كتابه الموسوم بـ(تحفة الإخوان بما علا من أسانيد قراء هذا الزمان)، فقال: «تنبيه هام في سند الشيخ زكريا الدسوقي: هناك من اتهم سند الشيخ الفاضلي في القراءات العشر الكبرى عن شيخه سيد أحمد أبو حطب بالانقطاع؛ لأن الشيخ الفاضلي ذكر في إجازته لكل من الشيخ سلمان عبدالسلام، وأخيه الشيخ زكريا عبدالسلام وغيرهما، أنه أخذ القراءات العشر الكبرى عن الشيخ سيد أحمد أبو حطب، لكنه لم يصل سنده ولم يذكر على من قرأ -أعني الشيخ سيد أبو حطب-.

وقد قابلني أخي الشيخ مصطفى شعبان الوراقي أكثر من مرة في إجازتي الصيفية بمصر عام ١٤٢٩هـ، وقال لي الآتي -وهو مذكور كذلك في إجازته من الشيخ زكريا عبدالسلام بالعشر الكبرى-:

بحثت أنا وأخي الفاضل مصطفى إبراهيم حويلة الدسوقي عن الشيوخ

الذين يتصل سندهم بالشيخ سيد أبو حطب، لعلنا نجد السند موصولًا عندهم، حتى قابلنا الشيخ محمد محمد حسين الشناوي (من قرية الزيني، ورقم هاتفه...) ووجدنا سنده متصلًا بالشيخ سيد أبو حطب من طريق آخر غير طريق الشيخ الفاضلي.

فقد قرأ الشيخ محمد الشناوي بالسبع من طريق الشاطبية على الشيخ محمد حسني علي علي عيسى، وهو قرأ بالعشر من طريق الطيبة على الشيخ علي بسيوني الشيخ علي الضرير، وهو قرأ بالعشر من طريق الطيبة على الشيخ سيد أحمد أبو حطب، وهو قرأ بالعشر من طريق الطيبة على الشيخ عبدالله عبدالعظيم الدسوقي المالكي... وهذا قد سمعناه من الشيخ محمد الشناوي نفسه، ورأيناه بأعيننا مكتوبًا في إسناده»[1].

وأقول: إن هذا الكلام قد ذكروه قبل ذلك بِناءً على الوثائق المتقدمة، وكان هذا في حين إخفائها وعدم الكشف عنها. أما الآن، وبعد ظهورها والكشف عن حقيقة ما جاء فيها، فأقول: ها قد ظهرت حقيقة سمعكم الذي سمعتم به، وبصركم الذي رأيتم به!. فأين عشر الطيبة التي أخذها محمد حسني عن علي بسيوني، وأخذها علي بسيوني عن أبي حطب، وأخذها أبو حطب عن عبدالله عبدالعظيم؟!.

إنهم أخرجوا هذه المستندات المهلهلة لينصروا بها الباطل فافتُضِحوا بها.

(١) تحفة الإخوان: ٧٣.

ولو أنهم أعملوا عقولهم لحظة إخراجها، لظلَّ تضليلهم مخفيًّا، لكنها إرادة الله تعالى في كشف تلاعب الأسانيد، طال الأجل أم قصر.

وزيادةً في تأكيد أن هذا تزييف وتضليل، فلنرجع مرةً أخرى إلى الوثائق التي اعتمدوا عليها ونُعِد النظر فيها:

أولًا- جاء في الإجازة التي اعتبروها صادرةً عن علي بسيوني إلى محمد حسني، قول صاحبها: «قرأت على الشيخ الكامل والعمدة الفاضل شيخنا الشيخ سيد أحمد يوسف أبو حطب، المحلاوي بلدًا، المالكي مذهبًا، الإبراهيمي خرقةً، ختمتين؛ إحداهما للشاطبية، وأخرى للدرة، وأجازني بالقراءة والتعليم. وقد أجزت ولدي الشيخ محمد حسني علي علي عيسى، المذكور»[1].

فهذا هو علي بسيوني، قد صرَّح بما أخذه عن أبي حطب؛ فأين هي عشر الطيبة التي رأيتموها بأعينكم مكتوبةً؟!.

ثانيًا- جاء في الإجازة المنسوبة إلى أبي حطب قول صاحبها: «ولما جاد الزمان بفريد العصر والأوان، اللوذعي الأريب، والألمعي الأديب، الضابط المتقن، الذكي المتفطن، المتوسل إلى الله الكريم الفتاح، الشيخ علي بسيوني الشيخ علي، قرأ علي خاتمة الدرة، فأتمها فنعمّا هي، ما أشد حسنها!»[2].

ثم قال: «وأنا العبدالفقير الفاني، المعترف بالتقصير والعصيان، الراجي غفران ذنبي من الله الواحد المنان، بشفاعة صاحب الحسب والنسب،

(١) الحجج الجياد:١٥٣.

(٢) المرجع السابق:١٤٧.

المُنتخَب من خير بطون العرب، سيد أحمد يوسف أبو حطب، المحلاوي بلدًا، المالكي مذهبًا، البرهامي طريقةً، الشاذلي طريقةً، الأشعري عقيدةً، قرأت على فريد العصر والأوان... عبدالله محمد عبدالعظيم، الدسوقي بلدًا...»[1].

وهذا هو أبو حطب؛ قد صرح بما أعطاه لعلي بسيوني، وهو: قراءة خاتمة الدرة، وليست ختمة للدرة!.

كما أنه ذكر أنه قرأ على عبدالله عبدالعظيم، ولم يصرّح بما قرأه؛ فأين هي عشر الطيبة التي رأيتموها بأعينكم؟!.

فما هو إلا تزييف وتضليل وافتراء باطل.

والأغرب من ذلك:

أن أخاهم وشريكهم صاحب الحجج الجياد الذي تسبَّب في كشف أمرهم، يتبرَّأ لنفسه مسبقًا من هذا العمل، فيقول: «وقد وقفت على أخذ (أبو حطب) القراءات العشر الصغرى عن عبدالله عبدالعظيم، وإسناد (أبو حطب) الثلاث عن عبدالله عبدالعظيم أيضًا، ولا أتجاسر على القطع بأخذه الكبرى عنه، لا سيما أني وجدت من أشار إلى أنه أخذها عن يوسف عجور. ولعل مزيدًا من البحث يكشف لنا حقيقة أخذه إياها عن عبدالله عبدالعظيم، وأخذه إياها عنه قريب جدًّا»[2].

---

(١) الحجج الجياد:١٤٨.

(٢) المرجع السابق: ٣٥.

وأقول: وكأن الشيخ لا يعرف شيئًا عن التحقيق الصادر في أخذ أبي حطب القراءات العشر الكبرى -كما يسمونها- عن عبدالله عبدالعظيم. فلا يُستبعَد أن يكون قد اطلع على كتاب (تحفة الإخوان) قبل طبعه؛ فهم فريق متعاون، فلا يقال إنه لا يعرف شيئًا عن هذا الأمر.

ولكنَّ الله قَدَّرَ كشف هذه الأمور، فصاحِبُ ذلك التحقيق المزيف، هو الذي أعطى صاحب الحجج تلك الوثائق التي أدانته. وصاحب الحجج بتسرُّعه وشغفه الشديد بأن يكون هو صاحب الرد، نشر هذه الوثائق دون مراجعة ولا تفكُّر فيما يترتب على نشرها. وقد أشار في مقدمة كتابه إلى مصدر تلك الوثائق فقال: «هذا وإني أحمد الله وأشكره على تيسيره هذا البحث، ثم إني أشكر كل من أعانني عليه، وعلى رأسهم الشيخ الكريم الباحث مصطفى بن شعبان الوراقي المصري، الذي شدَّ الله به عَضُدي في هذا البحث؛ فقد أمدني بفوائد ووثائق مهمة، تتعلق بالمقرئين المتأخرين -وله بهم اختصاص كبير- فجزاه الله عني وعن أهل القرآن خيرًا. كما أشكر الشيوخ الكرام، الذين أفدت منهم في هذا البحث، وهم: إيهاب فكري، وحسن الوراقي، وأنمار بن محمد بن أنعم...»[1].

وأنا أقول: الحمد والشكر لله أن أراد كشف هذه الحقائق التي لو تُركَت لكانت سببًا في تضليل الأجيال القادمة في أسانيد كتاب ربهم عز وجل. ولولا

---

(١) الحجج الجياد: ١٨.

خروج مثل هذه الأعمال، بقدر الله تعالى، لطُمسَت الحقائق وخَفِيت الأمور، وصَعُب على الأجيال القادمة التوصُّل إلى كشفها.

وإني لأعجب كيف تجرَّأ صاحب الحجج وأعوانه على تحمُّل مسؤولية تصدير مثل هذا التضليل للأمة الإسلامية؟!

وقد تقدَّم أن صاحب الحجج قد حمَّل أبا حطب أيضًا عشر الطيبة عن يوسف عجور، بلا بينة ولا دليل؛ فحاله كحال أخويه، مع اختلاف الصياغة.. والله أعلم بالسرائر.

وسيأتي وقوع صاحب كتاب (تحفة الإخوان) في مزالق أخرى، يأتي ذكرها في مبحث «الحجج الجياد تتجاهل التدليس والمُدلِّسين».

وبهذا ينتهي الكلام عن الوثائق الخمس الأوائل. وفي المبحث التالي يكون الكلام عن الوثيقتين الثامنة والتاسعة، اللتين كانتا سببًا في الكشف عن تدليس أيضًا.. نسأل الله العافية والسلامة.

*　　*　　*